# إعادة الهيكلة ودورها فى تجنب شهر الافلاس
# وفقًا لقانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى
# والافلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨

**الباحث/ محمد السيد محمد جبريل**

(ISSN: 2537 - 0758)

# إعادة الهيكلة ودورها فى تجنب شهرالافلاس وفقاً لقانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والافلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨

**الباحث/ محمد السيد محمد جبريل**

**الملخص**:

قد تباينت مواقف التشريعات فى معظم الدول العربية من التطور الذى يحدث فى تشريعات الإفلاس، فقامت بعض الدول وبادرت بالإستفادة من النقاشات الفقهيه وكذلك التطورات التشريعية فى مجال الإفلاس، وذلك بإصدار قانون خاص بالافلاس يتناول فيه موضوع إعادة الهيكلة المالية للشركات والتصفية، وقد تبنى المشرع المصرى هذا التطوير من خلال قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقى منه والافلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بإعادة الهيكلة الرسمية للشركات والمشرعات والتجار، ليتمشى مع النظم العالمية التى طورت قانون الإفلاس التقليدى الذى يسعى للحفاظ على مصالح الدائنين وحماية حقوقهم عند تعثر التاجر أو الشركة. وللحد من آثار الحكم بإشهار الإفلاس وتخفيفها فقد سعى المشرع المصرى فى قانون الإفلاس الجديد منح قاضى التفليسة سلطة ندب لجنة لإعادة الهيكلة للنظر فى شأن مدى جدوى تشغيل مشروع المفلس، بما يحقق فائدة للإقتصاد القومى ولأطراف التفليسة وفقاً لما يتماشى مع النهج الدولى.

وللبحث فى موضوع إعادة الهيكلة فسوف نقوم بالتوضيح لمفهوم إعادة الهيكلة والهدف منها، ثم نقدم الشروط الواجب توافرها فى طلب إعادة الهيكلة ومن يحق لهم تقديم هذا الطلب، إلى جانب الإجراءات الخاصة بتقديم طلب إعادة الهيكلة، ثم نتناول الأثار المترتبة على تقديم طلب إعادة الهيكلة.

**الكلمات المفتاحية:** الإفلاس، الهيكلة، المدين، تجنب، الإجراءات.

# Restructuring and its role in avoiding bankruptcy according to Law No. 11 of 2018 Regulating Restructuring, Protective Composition and Bankruptcy.

**Mohamed El Sayed Mohamed Gebreel**

**Abstract:**

Legislative positions in most Arab countries have varied from the development that takes place in bankruptcy legislation, so some

countries took advantage of jurisprudential discussions, as well as legislative developments in the field of bankruptcy, by issuing a special law on bankruptcy dealing with the issue of corporate financial restructuring and liquidation, and the Egyptian legislator adopted this Development through the law of restructuring, preventive reconciliation and bankruptcy No. 11 of 2018, by restructuring the official companies, legislators and merchants, in line with the global systems that developed the traditional bankruptcy law seeking to maintain the interests of creditors and protect their rights in the case of the merchant's (or company's) inability to pay.

In order to reduce and mitigate the effects of the bankruptcy judgment, the Egyptian legislator has sought in the new bankruptcy law to grant the bankruptcy judge the authority to delegate a restructuring committee to consider the feasibility of operating the bankrupt project, in a way that would benefit the national economy and bankruptcy parties in accordance with the international approach.

In order to discuss the issue of restructuring, we will clarify the concept of restructuring and its purpose, then provide the conditions that must be met in the request for restructuring and who is entitled to submit this request, in addition to the procedures for submitting a request for restructuring, and then the implications of submitting a request for restructuring will be discussed further.

**Keywords:** Bankruptcy**,** restructuring**,** debtor**,** Avoiding**,** Procedures**.**

(ISSN: 2537 - 0758)

**مقدمة**:

إن مفهوم الإفلاس قد تطور بجميع التشريعات العالمية، حيث أصبح الهدف هو تجنب الإفلاس ومحاولة إخراج المشروعات من عثرتها وليس إفلاسها[١]، وفى إطار تحقيق الهدف الأسمى وهو مصلحة الإقتصاد القومى وليس مصلحة الدائنين فقط، ولهذا فقد إتجهت جميع التشريعات لتضيق نطاق شهر الافلاس وإتبعت أنظمةً جديدة لوضع المشروعات المتعثرة فى مرحلة إدارة مؤقتة مهمتها إدارة المشروع ودفعه إلى الإنطلاق من جديد، محاولة لخروج المشروعات من حالة التعثر التى تمر بها، وبديلاً عما هو متاح للدائنين من أنهم وبمجرد تعثر التاجر عن السداد أن يرفعوا دعوى الإفلاس ضده بموجب سندات الدين المحررة، حيث يتم حصر الملكية للمدين سواء كانت عقارية أو منقولة ويتم تعيين أمين التفليسة لتقييم ثمن هذه الممتلكات تمهيداً لبيعها وتوزيع ثمنها على الدائنين قسمة غرماء وهو ما ينتج عن تصفية العديد من المشروعات بما فى ذلك من أثر سلبى على الإقتصاد القومى والمستثمرين.

ولقد كان للنقاشات الفقهية القانونية أثره البالغ فى المواقف التى إتخذتها أغلبية الدول العربية لتطوير تشريع نظام الإفلاس، حيث قامت تلك الدول بإدخال بعض التعديلات لقانون الإفلاس وتبنى فكرة مساندة المشروع التجارى من خلال إعادة هيكلة المشروعات المتعثرة، وتجنب البدء فى الإجراءات الخاصة بشهر الإفلاس لتلك المشروعات والشركات المتعثرة، ولذلك تلك الدول بإصدار قانون خاص بالافلاس مثل (تونس والامارات والمغرب ومصر وغيرهم)[٢] يتناول فيه موضوع إعادة الهيكلة المالية للشركات والمشروعات التجارية والتصفية لهما، وقد أظهر هذا القانون بعدة مميزات منها السماح ببقاء الإدارة الخاصة بالشركة المدينة دون تغييرها، وكذلك وقف إتخاذ الإجراءات الخاصة بالتقاضى أو التنفيذ من قبل جميع الدائنين ويشمل أيضاً الدائنون أصحاب الإمتياز[٣]، وتخصيص وإنشاء محكمة للبت فى المطالبات وتسوية الأوضاع المالية.

---

(١) أغلب التشريعات أخذت هذا النهج مثل قانون الإفلاس الأمريكى، والفرنسى وبعض التشريعات فى الدول العربية مثل مصر والامارات والسعودية والاردن والبحرين.

(٢) مرسوم بقانون اتحادى اماراتى رقم ٩ لسنة ٢٠١٦- قانون مصرى رقم ١١ لسنة ٢٠١٨- نظام الإفلاس السعودى الصادر ١٤٣٩/٦/٦هـ- قانون إعادة التنظيم والافلاس البحرينى رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨.

(٣) قانون اعادة الهيكلة المالية والإفلاس الاتحادى رقم ٣ لسنة ٢٠٠٩ المادة ٦٥-٦٦.

وقد واكب المشرع المصرى هذا التطوير من خلال قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقى منه والافلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بإعادة الهيكلة الرسمية للشركات والمشرعات والتجار، ليتمشى مع النظم العالمية التى طورت قانون الإفلاس التقليدى الذى يسعى للحفاظ على مصالح الدائنين وحماية حقوقهم عند تعثر التاجر أو الشركة.

ولتقليل آثار الحكم بإشهار الإفلاس وتخفيفها فقد منح المشرع المصرى فى قانون الإفلاس الجديد لقاضى التفليسة السلطة فى ندب لجنة لإعادة الهيكلة، للنظر فى شأن مدى جدوى تشغيل مشروع المدين المفلس، بما يحقق فائدة للإقتصاد القومى ولأطراف التفليسة وفقاً لما يتماشى مع النهج الدولى.

وسوف نتناول موضوع إعادة الهيكلة من خلال التوضيح لمفهوم إعادة الهيكلة والهدف منها فى مطلب، ثم نقدم الشروط الواجب توافرها فى طلب إعادة الهيكلة ومن يحق لهم تقديم هذا الطلب فى مطلب أخر، ثم نتناول الإجراءات الخاصة بتقديم طلب إعادة الهيكلة، إلى جانب الأثار المترتبة على تقديم طلب إعادة الهيكلة.

وعلى ما تقدم سوف يتم تقسيم البحث على النحو التالى:-

**المطلب الأول: مفهوم وأهداف إعادة الهيكلة**

**المطلب الثانى: الشروط الواجب توافرها فى طلب إعادة الهيكلة**

**المطلب الثالث: إجراءات تقديم طلب إعادة الهيكلة**

**المطلب الرابع: الأثار المترتبة على تقديم طلب إعادة الهيكلة**

## المطلب الأول

## مفهوم وأهداف إعادة الهيكلة

لقد شهد الإقتصاد العالمى فى الفترة الأخيرة بعض التغيرات التى أثرت على جميع المشروعات والإستثمارات سواء كانت إنتاجية أو خدمية، وفى ظل إنتشار فكر وفلسفة الإتجاه نحو العالمية، والخصخصة وحرية التجارة، واتجاه بعض الشركات والمؤسسات نحو الاندماج لتكوين تكتلات إقتصادية عالمية عملاقة، فضلاً عن التطورات التكنولوجية المتلاحقة[٤]، مما أدى إلى تعرض بعض هذه الشركات إلى الإفلاس، ولما كان إتجاه معظم الحكومات إلى تطوير تشريعاتها خاصةً نظام الإفلاس، وتضمن هذا التطوير التشريعى لنظام الإفلاس إعادة الهيكلة لمثل هذه المشروعات أو الشركات أو

(4) nanaonline.com/users/PLAdminist/posts/1017115//https

(ISSN: 2537 - 0758)

التجار المتعثرين خشية شهر إفلاسهم، وإتاحة الفرصة لهم للعودة للدخول فى الحياة الإقتصادية والتجارية مرة أخرى، وكان من بين تلك التشريعات التشريع الفرنسى، حيث صدر القانون رقم ٢٠١٥-٩٩٠ والمعروف باسم قانون (Macron) الذى عمل على إعادة التوازن بين مصالح كل من الدائنين والشركة المدينة، كما عمل على تعزيز النمو والنشاط الإقتصادى وأرسى مبدأ تكافئ الفرص الإقتصادية(٥).

فقد أصبح القانون الفرنسى طموح فى إعادة الهيكلة اللازمة للشركات التى قد تواجه صعوبات، ويقدم لها مجموعة من الحلول البعض منها ودية تستند إلى مفاوضات بين المدين والدائنين الذين يرغبون في التسوية الودية، والبعض الآخر هو إجراءات قضائية، ملزمة تسمى تسوية جماعية ترجع الأخيرة إلى إعادة هيكلة الشركة لضمان استمرار نشاطها كما تحكم التصفية بما لايؤثر علي البيئة الإقتصادية(٦).

وفى هذا المطلب سوف نوضح مفهوم إعادة الهيكلة فى فرع أول ثم أهداف إعادة الهيكلة فى فرع أخر.

## الفرع الأول
## مفهوم إعادة الهيكلة

إن مفهوم إعادة الهيكلة يتمثل فى أنها عبارة عن عملية إعادة النظر بصورة حقيقية فى الشكل الكلى للمشروع أو الشركة ومدى ممارستها ووظائفها وأسلوب إدارتها بهدف تحسين أداؤها، وذلك من خلال تحليل موقفها، والقيام بالإصلاحات اللازمة لجوانب القصور أو الخلل أو الضعف الموجود بها وتعظيم وتقوية نقاط القوة وانتهاز الفرص للاستفادة منها، وذلك للتغلب على التهديدات الخارجية التى يتعرض لها المشروع أو الشركة(٧)، مما يؤدى إلى تحقيق أهدافها والخروج من أزمتها(٨).

---

(5) Lucas (F-X): Commentaire des dispositions de la loi du 6 août 2015, pour la croissance,
L'activité et l'égalité des chances économiques, intéressant le droit des entreprises en difficulté, Bulletin Joly Entreprises en Difficulté, 1er septembre 2015, n° 5, p 317.

(6) Lucas (F-X): Manuel de droit de la faillite, Presses Universitaires de France P.U.F Collection Droit fondamental, 1ère édition, Novembre 2016.

(٧) يقصد بالمشروع او الشركة وفقاً لما جاء فى قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، الفصل الأول، الأعمال التجارية.

(٨) د. أحمد ماهر، إعادة هيكلة المنظمات، الإسكندرية– الدار الجامعية– ٢٠١٤.

وقد عرفت أيضاً إعادة الهيكلة بأنها عملية تغيير مخططة للنشاط تسعى من خلالها لتحقيق نتائج محددة، وتسير وفقاً لبرنامج زمنى محكم يهدف إلى الخروج من الأزمة وتسديد المديونات الخاصة بالمشروع، ويتم ذلك من خلال تغيير في السياسات والهياكل والإجراءات ونظم العمل وبالشكل الذى يؤدى إلى التغيير والتطوير فى إدارة المشروع أو الشركة أو النشاط الذى يمارسة التاجر ويرفع من فعاليتها[٩]. كما عرفها Mark Raymond بأنها عبارة عن "إعادة التصميم الجذرى للعمليات وذلك لتحقيق تحسينات فى مقاييس الآداء الحاسمة والتى تشمل التكلفة والجودة والخدمة"[١٠].

ويرى البعض أن عملية إعادة الهيكلة تعتبر وسيلة رئيسية لتحقيق ورفع كفاءة الآداء وإزالة القيود التي تحد من الانتاجية، من خلال إحداث تغييرات جذرية فعالة في الأوضاع والأساليب والمفاهيم الإدارية السائدة، وفي كل ما يرتبط بها ويتفاعل معها من عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، للوصول الأمثل لحسن إدارة وترشيد استخدام الموارد البشرية المتاحة، ورفع معدلات الكفاءة والفعالية والانتاجية في الوحدات الإدارية المختلفة[١١].

يمكن النظر إلى مفهوم إعادة الهيكلة بمفهوم أكثر شمولية، بأنه تغيير لهيكل الافكار والخطط والاستراتيجيات والعمليات والأنشطة والأساليب والطرق التى تستخدم وتؤثر فى درجة تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروع والشركة، مما يجعلها قادرة على المنافسة الناجحة، لأنها تمثل نقطة التحول إلى وضع آخر أفضل من الوضع القائم حالياً، وإعادتها إلى حالة التوازن التى يجعلها قادرة على الوفاء بإلتزماتها المالية.

وقد تناول قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، فى الفصل الأول الخاص بالتعريفات والإختصاص القضائى تعريفاً لإعادة الهيكلة، وقد عرفها بأنها «الإجراءات التى تساعد التاجر على خروجه من مرحلة الإضطراب المالى والادارى»[١٢].

---

(٩) د. أحمد على خضر، الاتجاهات الحديثة فى إعادة هيكلة الشركات- رؤية حول إصلاح الشركات المملوكة للدولة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعى، ٢٠١٢

(10) Raymond L.Manganelli & Mark m. Klein , The reengiering Hand book: Step-Step guide to Business Transformation , Amacom ,New York, 1994

(١١) د. فريد النجار، إعادة هندسة العمليات وهيكلة الشركات، للتعامل مع العولمة والحروب التجارية الجديدة، القاهرة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م – د. بهاء الدين سعد، د. ايناس محمد نبوى- ادارة الانتاج والعمليات، القاهرة، المؤلف، ٢٠٠٣م.

(١٢) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة الأولى.

(ISSN: 2537 - 0758)

ومن هذا التعريف يتبين أن إعادة الهيكلة عبارة عن نظام يتجنب من خلاله المدين المتعثر حسن النية شهر إفلاسه، وتتمثل فى كل إجراء من شأنه خروج التاجر من مرحلة الاضطرراب المالى والإدارى، الذى يجعله قادراً على سداد ديونه، ويتم ذلك من خلال إعداد خطة تنظيم للأعمال المالية والادارية وتكون واضحة المعالم ووفقاً لمخطط زمنى محدد للخروج منحالة الإضطراب إلى حالة الاستقرار التعثر. وقد إختلفت مسميات هذا الإجراء من قانون إلى أخر، فالقانون التونسى يطلق عليها مواصلة النشاط، بينما فى القانون الفرنسى يطلق عليها إجراءات الحفاظ La sauvegarde، وفى القانون الإماراتى يطلق عليها إعادة الهيكلة، وفى القانون السعودى إعادة التنظيم المالى.

## الفرع الثانى
## أهداف إعادة الهيكلة

سعى المشرع إلى وجود هذا القانون وأورد فيه نظام إعادة الهيكلة من أجل التعامل مع حالات التعثر المالى والخروج منها بأقل الخسائر على المستوى الإقتصادى الوطنى من جهة ومع الأطراف المعنية من الدائنين والمدينين من جهة أخرى. كما أن هذا الإجراء الأهم فى هذه التعديلات والغاية الجديدة للتشريعات الحديثة الخاصة بالافلاس والواضح أن هذه التعديلات الخاصة بقوانين الإفلاس الحديثة الغربية والعربية قد تأثرت بالفصل الحادى عشر من قانون الإفلاس الفيدرالى الأمريكى، الذى كان محل دفاع من طرف العديد من الهيئات الدولية(١٣).

إن قانون الإفلاس وماتضمنه من إعادة الهيكلة، يهدف لإعطاء مرونة لحركة الإقتصاد ويمكن الإستثمارات من التعامل مع ما يقابلها، من مصاعب الائتمان بطريقة منظمة تضمن الوفاء بأغلبية الإلتزامات(١٤)، وتحد من الخسائر الناجمة عن تعثر المدينين، وبما يكفل حقوق الدائنين.

---

(13) Sophie Stankiewicz Murphy, L'influence du droit américain de la faillite en droit français des
Entreprises en difficulté, Vers un rapprochement des droits? Thèse doctorat en droit, 'Université de
Strasbourg, 2011, p.13.
- http://www.uncitral.org/uncitral/fr/uncitral_texts/insolvency/2004Guide.html

(١٤) د. سميحة القليوبى، الاسس القانونية لتنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والافلاس، الاحكام العامة– الطلبات التى تقدم إلى ادارة الإفلاس– تصفية موجودات التفليسة– رد الاعتبار والعقوبات، دار النهضة العربية، ٢٠١٩، ص ٣٧.

تضمن عملية إعادة الهيكلة فى العديد من الحالات حماية المدين والدائنين التجار المتعثرين والعمل على مصالحهم معاً، كما أنه يعود بالنفع لمصلحة الإقتصاد عامة، كما يعطى فرصة للمدينين من أجل إعادة ترتيب أوضاعهم، وإعادة تنظيم عمل الشركات، بما يسهل إجراءات التسجيل والخروج والتنقل بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، كما يضمن للدائنين أنفسهم الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الأموال المستحقة لهم، بدلاً من أن يفقدونها بالكامل فى حال ملاحقة المدينين قانونياً.

وتهدف إعادة الهيكلة إنقاذ المشروعات والشركات وأعمال التجارة القابلة للحياة، فالقانون أقر إعادة الهيكلة للمشروعات القابلة للإنهاض وعمل على تشجيع مساعداتها إذا كانت هناك إحتمالات لعودة نشاطها، وأن ما تمر به ملاهو الا مجرد حالة عارضة يمكن تجاوزها، أما تلك المحكوم عليها بالموت المحتم فإن الإجراءات الوقائية كإعادة الهيكلة لاتجدى على هذه الحالة، ومن ثم فإن تلك المشروعات والشركات وأعمال التجارة التى لايحتمل أنها ستحقق الأرباح المرجوة تترك للتصفية دون أنى محاولة للإنقاذ(١٥).

كما تهدف إعادة الهيكلة نشاطات المدين التى يجب وقفها أو إنهاؤها، حيث يتمد نجاح الخطة فى بعض الحالات على إعادة هيكلة المشروع كإنهاء تشغيل بعض القطاعات فى المشروع لعدم جدواها فى الانتاج، كما أن تكون تكلفتها قد تكون عالية مما يجعلها تستنزف المصادر دون تحقيق أى فائدة حقيقية تضاف إلى المشروع القائم، وقد يكون الهدف من إعادة الهيكلة الوقف الجزئى لبعض الأنشطة القائمة فى المشروع، وذلك بهدف التركيز على بعض القطاعات التى تحقق نمواً سريعاً للمشروع الذى تعثر فيعود الانتاج.

وقد يكون الهدف من إعادة الهيكلة هو الأحكام والشروط الخاصة بالتزمات المدين، فتقوم بمراجعة الإلتزمات المترتبة على هذا المشروع سواء بتأجيلها أو تخفيضها وربما يكون بإعادة جدولة تلك الإلتزمات، أو بالتفاوض على الشروط الخاصة بالتسوية التى قد تحقق مصلحة جميع الأطراف(١٦).

إن إستقطاب الشركات الأجنبية لابد أن تواكبه سرعة وسهولة فى الخروج فى حال رغبة المستثمر في ذلك، خاصةً وأن مصر تفتح أبواب الإستثمار أمام المستثمرين الأجانب ومن كل الجنسيات، فإن وجود تشريعات مرنة من شأنه تسهيل الأمور كثيراً

(١٥) د. عبد الرافع موسى، نظام الإفلاس بين الالغاء والتطوير، دراسة تحليلية للتجربة الفرنسية، القانون رقم ٨٤/١٤٨ والقانون رقم ٨٥/٩٨ والقانون رقم ٩٤/٤٧٥، الطبعة الثانية،٢٠١٣، ص٦٧.

(١٦) د. عبد الرافع موسى، نظام الإفلاس بين الالغاء والتطوير، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

لأنه سوف يسمح للشركات التي تواجه صعوبات بتعديل أوضاعها وعمل إعادة هيكلة مدروسة وقانونية ما يدعم الإقتصاد ويحمى أصحاب الأعمال والدائنين فى نفس الوقت.

وتجدر الاشارة الى أهمية إعادة الهيكلة، أنها تسهم فى تشجيع القطاع الخاص ورجال الأعمال، وإتاحة الفرصة للشركات الواعدة لإعادة الهيكلة وهى على ذلك صمام أمان لمساعدة القطاع الخاص، خاصة الشركات المتوسطة والصغيرة التى تمثل عصب نمو الإقتصاد الوطنى والعالمى، وتسهم فى التهدئة لمخاوف المستثمرين الذين يحجمون عن الخوض فى التجارب للأعمال التجارية خشية الإفلاس، ويمكن للشركات المتعثرة الحصول على المساعدة أو إعادة هيكلة ديونها إذا بادرت إلى معالجة الأمر مبكراً.

إن إعتماد قوانين الإفلاس فى أمريكا وحماية أصحاب الأعمال كان لهما الدور فى الاسهام فى خلق مناخ أعمال تنافسى، وتعد قوانين إشهار الإفلاس في الولايات المتحده الأمريكيه[١٧] من أبرز التجارب العالمية على هذا الصعيد حيث يأتى الفصل الحادى عشر ضمن هذه القوانين ليسمح للشركات بإعادة تنظيم نفسها في إطار قوانين الإفلاس الأمريكية. وتستطيع جميع أنواع الشركات حتى الأفراد اللجوء إليه إلا أنه فى الأغلب يستخدم من قبل الشركات[١٨].

ومن أهم أهداف نظام الإفلاس فى التشريعات الحديثة بعد تعديلها لهذا النظام، هو المشروع أو الشركة أو التجارة، فالهدف الرئيسى هو مساعدة تلك الكايانات التى تتعرض للصعوبات على مواصلة نشاطها، وإعادة هيكلتها لتنظيم شئونها الادارية والمالية والتجارية، لكى تتجاوز مرحلة التعثر التى تمر بها وبالتالى تستطيع التغلب على تعرضها للافلاس والمرور من هذه الضائقة المالية، وسداد مديوناتها.

---

(١٧) قانون الإفلاس الفيدرالى الأمريكى، الفصل الحادى عشر– الفصل الحادي عشر هو أحد القوانين المنظمة لعمليات الإفلاس في الولايات المتحدة، ويسمح هذا الفصل للشركة عندما تفشل في الوفاء بالتزاماتها المالية بإعادة تنظيم نفسها في إطار قوانين الإفلاس، ووفق الخطة التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف الدائنة والمدينة أمام المحاكم المختصة.

- Sophie Stankiewicz Murphy, L'influence du droit américain de la faillite en droit français des
Entreprise en difficulté, Vers un rapprochement des droits? Thèse doctorat en droit, 'Université de
Strasbourg, 2011, p.13

(18) http://www.alkhaleej.ae/home/print/a922472b-3d18-4d8e-80b8 -

وقد نص القانون التونسى على هذا فى الفصل الاول من قانون المؤسسات التى تمر بصعوبات إقتصادية فنص على أنه «نظام الإنقاذ يهدف أساساً إلى مساعدة المؤسسات التى تمر بصعوبات إقتصادية على مواصلة نشاطها والمحافظة على مواطن الشغل فيها والوفاء بديونها»[١٩]، ويهدف هذا الإجراء إلى استمرار المشروعات إذا كانت هناك الامكانيات الجدية لتسوية الأوضاع وسداد المديونات، وذلك عن طريق التخطيط الجيد ووجود خطة تضمن الإستمرارية بأهداف ووسائل محددة يتم اعدادها من قبل أمين التفليسة[٢٠].

وتهدف إعادة الهيكلة ووفقاً لقانون الإفلاس المصرى[٢١] إلى خروج التاجر من مرحلة الاضطراب وسداد ديونه وذلك باتباع عدة طرق، وقد نص القانون على أنه «تهدف إعادة الهيكلة إلى وضع خطة لإعادة تنظيم أعمال التاجر المالية والادارية تتضمن كيفية خروجه من مرحلة الإضطراب المالى والإدارى وسداد ديونه مع بيان مصادر التمويل المقترحة، ويكون ذلك بعدة طرق منها إعادة تقييم الأصول، وإعادة هيكلة الديون ومنها ديون الدول، وزيادة رأس المال، وزيادة التدفقات النقدية الداخلية وخفض التدفقات النقدية الخارجية، وإعادة الهيكلة الادارية» فقد سعى المشرع لتوفير الإجراءات التى تساعد التاجر المتعثر أو المتوقف عن الدفع، على الخروج من مرحلة الإضطراب المالى والإدارى، ليتمكن من الإستمرار فى نشاطه وعدم الخروج من السوق، وبالتالى يتم التقليل من حالات الإفلاس فى ظل زيادة المخاطر التجارية فى الوقت الراهن ومن ثم زيادة حالات التعثر للتجار والشركات عن الوفاء بالإلتزامات بما يستتبع شهر إفلاسهم وما يترتب على هذا الإفلاس من أثار سلبية على الدائنين والمدين والمستثمرين خاصةً وعلى الإقتصاد بصفة عامة.

---

(١٩) مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص، العدد ٤، الجزء الأول، رمضان ١٤٤٠ هـ- مايو ٢٠١٩م، ص ٤٢٥.

(٢٠) أبحاث المؤتمر السنوي الدولي السادس، المستجدات القانونية المعاصرة: قضايا وتحديات ١-٢ مايو ٢٠١٩م، ص ٤٢٦.

(٢١) المذكرة الإيضاحية لقانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ١٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

## المطلب الثانى
## الشروط الواجب توافرها فى طلب إعادة الهيكلة

سعى المشرعى لتحقيق الحماية للمدين والدائنين والأطراف ذات العلاقة معهم فى حالة تعرض المدين للإضطراب المالية، وذلك من خلال وضع عدة خيارات عند التعرض لهذه الصعوبات التى تحول من إستمرارية المشروعات، فأوجد المشرع نظام الوساطة للتسوية الودية لمواجهة هذه الصعوبات، فإذا تم التوصل إلى التسوية الودية بإعادة الهيكلة يتم تحرير إتفاق يُوقع عليه كافة أطراف النزاع، ويوضح فيه ما تم التوصل إليه من إتفاق وماتم من إجراءات الوساطة، ويتم إصدار قرار من قاضى الإفلاس بإعتماد التسوية وانهاء الطلب ويكون لهذا الطلب قوة السند التنفيذى[٢٢]، وتشكل لجنة إعادة الهيكلة بقرار من القاضى المختص من الخبراء المقيدين بجدول خبراء إدارة الإفلاس وتختص هذه اللجنة بوضع خطة الهيكلة وإدارة أصول التاجر وتقييمها[٢٣]. وفى قانون رقم ٨٥/٩٨ وضع مرحلة المراقبة إجبارية قبل التصفيه ويتم خلالها وضع مشروع خطة اصلاح المسار للمؤسسة والمشروع والتى يتعين عرضها على المحكمة[٢٤]. وقد اشترط المشرع توافر بعض الشروط فى طلب إعادة الهيكلة المقدم لإدارة التفليسة[٢٥]، فأوضح من له الحق فى تقديم طلب إعادة الهيكلة، وماهى الشروط التى يجب توافرها لكى يتم تقديم الطلب، كما بين المشرع الشروط التى يجب أن يتضمنها طلب إعادة الهيكلة، تنظيم تقديم طلبات إعادة الهيكلة وتحديد المستندات الواجب إرفاقها مع الطلب بالنسبة للتاجر الفرد والشركات وسوف نوضح ذلك على النحو الأتى:- **الفرع الأول: صاحب الحق فى تقديم طلب إعادة الهيكلة. الفرع الثانى: البيانات والمستندات الواجب توافرها فى طلب إعادة الهيكلة.**

---

([٢٢]) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ٩.

([٢٣]) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ١٤.

([٢٤]) د. عبد الرافع موسى، نظام الإفلاس بين الالغاء والتطوير، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.

([٢٥]) د. سميحة القليوبى، الأسس القانونية لتنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والافلاس، الاحكام العامة- الطلبات التى تقدم إلى ادارة الإفلاس- تصفية موجودات التفليسة- رد الاعتبار والعقوبات، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

## الفرع الأول
## صاحب الحق فى تقديم طلب شهر الإفلاس

يسعى المدين أو من كل طرف له مصلحة فى ظل القانون الأمريكى فى إخطار محكمة الافلاس، ففى حالة تقاعس ومماطلة المدين يكون لكل صاحب مصلحة كالدائنين أن يأخذوا المبادرة بإخطار المحكمة لتنظر فى هذا الشأن[٢٦]، وتقرير إما إجراء إعادة الهيكلة ووقاية المدين أو الشركة المتعثرة من الإفلاس أو فتح إجراءات شهر الإفلاس والتصفية متى تبين لها أن حالة المدين أو الشركة المالية غير مجدية وميؤوس منها.

بينما أوضح قانون الإفلاس المصرى من خلال الفصل الأول فى الباب الثانى من القانون الطلبات التى تقدم إلى إدارة الإفلاس، ومن له الحق فى تقديم طلب إعادة الهيكلة فنص على أن «لكل تاجر، لايقل رأس ماله عن مليون جنية، وزاول التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على تقديم الطلب ولم يرتكب غشاً أن يطلب إعادة الهيكلة. ولا تجوز إعادة هيكلة الشركة وهى فى التصفية»[٢٧] وعلى ماتقدم يتضح لنا من له الحق فى تقديم طلب إعادة الهيكلة وهو التاجر سواء كان شخصاً طبيعياً أو إعتبارى، ولا يكفى أن يكون تاجراً فقط بل يجب ألا يقل رأسماله عن مليون جنيه، وحدد المشرع مدة مزاولة التجارة، وكل هذا فى ظل عدم ارتكاب التاجر غشاً.

كما يجوز لورثة التاجر المتوفى تقديم طلب إعادة الهيكلة وفقاً لما نص عليه القانون[٢٨] بأنه «يجوز إعادة هيكلة نشاط او أموال التاجر بعد وفاته بناء على طلب ورثته خلال السنة التالية للوفاة، شريطة موافقة جميع الورثة» وعلى ماتقدم سوف نقوم بتوضيح الشروط الواجب توافرها فى الشخص الذى له الحق فى تقديم طب إعادة الهيكلة وفقاً لما يلى:-

**أولاً: أن يكون مقدم طلب إعادة الهيكلة تاجراً**

أوجب المشرع على الشخص مقدم طلب إعادة الهيكلة أن يكون تاجراً حيث يقتصر نظام الوساطة بإعادة الهيكلة على التاجر الفرد أو الشركة التجارية، ويكون تاجراً كل من

---

(٢٦) الموقع الإلكتروني للمحكمة العليا للولايات المتحدة السابق ذكره.
WWW.USCOURTS.GOV

(٢٧) قانون الافلاس المصرى رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ١٥.

(٢٨) قانون الافلاس المصرى رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ١٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

يزاول على وجة الإحتراف باسمه ولحسابه عملاً تجاريا، وكل شركة تتخذ أحد الأشكال المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالشركات أيان كان الغرض الذى أنشئت الشركة من أجله[٢٩].

فإن الفصل (١١) من قانون الإفلاس للولايات المتحدة الأمريكية يطبق على كل شخص يدير أعمالا تجارية بمفهوم (business) سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا (corporation or sole proprietorship) ويكتفى بشرط عدم قدرة المدين على الوفاء بإلتزماته مع الدائنين، ونود الاشارة إلى أن قانون الإفلاس الأمريكى لا يأخذ بمبدأ التوقف عن الدفع بالمفهوم الذى أوضحناه سابقاً، فلا يتقيد المدين بأى مدة ولا يعرض نفسه لأى جزاء فى حال عدم قيامه بالاخطار للمحكمة أو تقديم الحسابات[٣٠].

وعلى عكس ماسبق كان قانون الإفلاس فى الامارات[٣١]، حيث لا يقتصر تطبيق قانون إعادة الهيكلة المالية والافلاس الاتحادى على التجار الأفراد والشركات التجارية فقط، بل يمتد ليشمل الأشخاص الطبيعين وإعادة هيكلة إلتزاماتهم، ليس هذا فحسب بل يطبق القانون على أصحاب المهن الحرة من المهندسين والأطباء والمحامين إذا مارسوا نشاطاً تجارياً بهدف تحقيق الربح.

وفى فرنسا[٣٢] وبصدور قانون رقم (١٩٨٤/١٤٨ والقانون رقم ١٩٨٥/٩٨) فقد تم تحديد الأشخاص الخاضعون لاصلاح ١٩٨٥ والذى سمى بالاصلاح التشريعى "تصحيح المسار قضائياً" فضم هذا القانون فئة جديدة إضافة إلى فئة التجار فشمل فئة الحرفيين بصفة عامة لكى يستفيدوا من هذا الاصلاح التشريعى، وشمل أيضاً طائفة

(٢٩) قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، المادة ١٠

(٣٠) الموقع الإلكتروني للمحكمة العليا للولايات المتحدة نفسه، المعلومات المتعلقة بالفصل ١١ من قانون الولايات المتحدة الأمريكية تم الحصول عليها من موقع المحكمة العليا للولايات المتحدة، WWW.USCOURTS.GOV، الذى يتضمن خانة خاصة بالإفلاس (Bankruptcy) بمجرد الدخول اليها بالإمكان الحصول على المعلومات الخاصة بالإفلاس من تشريعات و قضايا تمت معالجتها من قبل المحكمة.

(٣١) قانون إعادة التنظيم المالى والافلاس الصادر بمرسوم رقم ٩ لسنة ٢٠١٦ (قانون الإفلاس الاماراتى).

(٣٢) د. عبد الرافع موسى، نظام الإفلاس بين الالغاء والتطوير، دراسة تحليلية للتجربة الفرنسية القانون رقم ٨٤/١٤٨ والقانون رقم ٨٥/٩٨ والقانون رقم ٩٤/٤٧٥، الطبعة الثانية، ص١٣٤.

الزراع بالقانون رقم ١٩٨٨/١٢٠٢ وبهذا فقد أغلق باب التفرقة بين ماهو تاجر ومن هو حرفى واستثنى من ذلك **ثلاث حالات على وجة التحديد وتتمثل فى:-**

* **المهن الحرة الأطباء والمحامون.**
* **الأنشطة التى تمارس بمقابل راتب شهرى أو سنوى.**
* **الأنشطة التى لاتدخل تحت طائفة معينة من هذه المهن.**

والقانون رقم ٢٠٠٥/٨٤٥ الخاص بالمحافظة على المؤسسات كان له دور هام فى الاصلاح التشريعى فى فرنسا.

هذا وقد اشترط المشرع المصرى من أن يكون رأسمال التاجر أو الشركة لا يقل عن مليون جنية حتى يستطيع تقديم هذا الطلب وفقاً لقانون إعادة الهيكلة والصلح الواقى والافلاس، فلا يحق للتاجر الذى يقل رأسماله المستثمر فى التجارة عن هذا المبلغ التقدم بإعادة الهيكلة، حيث أن نفقات إجراءات إعادة الهيكلة كبير ويتحملها التاجر فمن المناسب أن يشمل التاجر الذى يسمح رأس ماله بهذه النفقات وفى ذات الوقت يقوم بتنفيذ إجراءات إعادة الهيكلة، إلى جانب ذلك يجب أن يتمتع هذا التاجر بالأمانة والنزاهة فى القيام بأعمالة التجارية، فلا يمكن أن يقبل طلب إعادة الهيكلة من التاجر الفرد أو الشركة التجارية التى يشوبها عدم الأمانة والتى تتعمد الإهمال والغش والتدليس فى أعمالها التجارية وهذ ما تتضمنه القانون بنصه على «ولم يرتكب غشاً أن يطلب إعادة الهيكلة»[٣٣]، ذلك أن الأعمال التجارية تقوم على الثقة والأمانة والإئتمان بين المتعاملين فى مجال الأعمال التجارية.

وقد يبادر التاجر عند إستشعاره بإضطراب أعمالة التجارية والمالية بتقديم طلب إعادة الهيكلة مما يؤكد على حسن النية، وذلك قبل أن يصل لمرحلة التوقف عن الدفع، خشيةً منه الوصول لتلك المرحلة، وحسناً صنع المشرع لحث التاجر أو الشركة على العمل الجدى المتواصل الذى يتم من خلاله تخطى تلك الأزمة المالية التى تطرأ عليهم[٣٤].

---

([٣٣]) قانون الافلاس المصرى رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ١٥.

([٣٤]) د. معوض عبد التواب، الموسوعة الشاملة فى الإفلاس، مطبعة الانتصار، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص٦٠٦- بشار حكمت ملكاوى، أحكام انقاذ المشروعات التجارية المتعثرة فى القوانين الاماراتية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد ٤٠، العدد ٤، ٢٠١٦، ص ٧٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

**ثانياً: مدة مزوالة التجارة لمقدم طلب إعادة الهيكلة.**

إلى جانب أن اشترط المشرع فى من يقوم بتقديم طلب إعادة الهيكلة أن يكون تاجراً، اشترط أيضا أن يكون هذا التاجر قد زاول التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على تقديم طلب إعادة الهيكلة، وتبدوا الحكمة من ذلك هو عدم إتاحة فرصة طلب إعادة الهيكلة إلا للتاجر الحقيقى الذى مارس الأعمال التجارية مدة كافية، وقد سلك الطريق الصحيح للأصول التجارية من القيد فى السجلات التجارية وسلك الدفاتر التجارية.

ويرى الباحث أن تحديد مدة مزاولة التجارة لتقديم الطلب ليست معياراً لاشتراطه، حيث أن مدة احتراف التاجر وممارسته النشاط والأعمال التجارية ليست مقياساً لنجاح العمل التجارى، فتوجد مشرعات تجارية حديثة العهد عمرها عدة شهور وتحقق أرباحاً وعوائد أكثر ممن مضى عليها بضع سنين، فإن مقومات المشروع ودراسة الجدوى الصحيحة من أهم مقومات نجاح المشروعات، إلى جانب من باب أولى الوقوف بجوار المشروعات الحديثة ورعايتها وتشجيعها على الاستمرار فى السوق وفتح المجال لما يخدم مصالح المدين والدائنين فى هذا الشأن مادمت حسن النية متوفرة للتاجر المدين وبذل مايمكن أن يبذله الشخص العادى ولم يشبه سوء نيه أو إهمال كانا سبباً فى اضطراب أوضاوعه المالية.

وفى هذا الصدد نذكر أن الفصل (١١) من القانون الأمريكى يسرى على كافة من يدير عملا تجارياً، ولكن هذا القانون لم يكن عادلاً بين مختلف فئات التجار المتعثرين وقد وجهت عدد من الإنتقادات للنظام الأمريكى، والتى أوضحت الإحصائيات أن الإستفادة منه تقتصر فى الواقع على الشركات الكبرى دون غيرها، وذلك بسبب التكاليف والأعباء العالية التى يرتبها على المدين المستفيد منه وهى أعباء لا يستطيع تحملها سوى الشركات الكبرى المتمتعة بالقدرة والثقة لدى الممولين.

والجدير بالذكر أن التاجر إذا إعتزل التجارة قبل تلك المدة المذكورة فإنه لايستطيع الاستفادة من هذه الفرصة بطلب إعادة الهيكلة، ولكن يجوز ذلك لورثة التاجر المتوفى، سواء عن طريق الوصية أو الميراث تقديم طلب إعادة الهيكلة، ويكون هذا الطلب فى خلال السنة التالية للوفاة، ويشترط موافقة جميع الورثة لما يكون ذلك فى مصلحة الورثة فى التقدم بهذا الطلب، ولابد من أن يكون التاجر قبل وفاته ممن يجوز لهم الحق فى تقديم طلب إعادة الهيكلة كما بينا سابقاً.

ولا يجوز إعادة الهيكلة للشركة وهى فى دور التصفية وهذا الحظر يقتصر على الشركات فقط.

## الفرع الثانى
## البيانات والمستندات الواجب توافرها فى طلب إعادة الهيكلة

عندما تتوافر الشروط التى حددها القانون فى الشخص مقدم طلب إعادة الهيكلة، فإنه يجب تتوافر بعض البيانات والمستندات فى هذا الطلب، فأوجب القانون عند تقديم الطلب أن يكون مبيناً فيه أسباب الإضطراب المالى الذى حدث، وتاريخ حدوث الاضطراب وما تم إتخاذه من إجراءات لتجنب حدوثه أو التقليل من أضراره أو معالجة أثاره، كما يجب أن يتضمن الطلب الرؤية والإجراءات المقترحة للخروج من هذا الاضطراب[٣٥].

وذلك من خلال وضع خطة إعادة الهيكلة تتضمن كيفية الخروج من مرحلة الاضطراب المالى والادراى وسداد الديون والمصادر المقترحة للتمويل[٣٦]، سواء كان ذلك من خلال زيادة التدفقات النقدية الداخلية أو خفض التدفقات النقدية الخارجية أوزيادة رأس المال أو إلى طريق أخر.

**وأوجب المشرع أن يرفق بالطلب المستندات الأتية[٣٧]:-**

١. الوثائق المؤيدة للبايانات المذكورة فيه.
٢. شهادة من مكتب السجل التجارى تثبت قيام التاجر بما تفرضه الأحكام الخاصة بالسجل التجارى خلال السنتين السابقتين على طلب إعادة الهيكلة.
٣. شهادة من الغرفة التجارية تفيد مزاولة التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على طلب إعادة الهيكلة.
٤. صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنتين السابقتين على طلب إعادة الهيكلة.
٥. بيان بإجمالى المصروفات الشخصية فى السنتين السابقتين على طلب إعادة الهيكلة عدا الطلب المقدم من إحدى شركلت المساهمة.

---

([٣٥]) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ١٩.

([٣٦]) د. سميحة القليوبى، الاسس القانونية لتنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والافلاس، الاحكام العامة– الطلبات التى تقدم إلى ادارة الإفلاس– تصفية موجودات التفليسة– رد الاعتبار والعقوبات، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

([٣٧]) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ١٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

٦. بيان تفصيلى بالأموال المنقولة وغير المنقولة وقيمتها التقريبية عند طلب إعادة الهيكلة.
٧. بيان بأسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو ديونهم والتأمينات الضامنه لها.
٨. شهادة تفيد عدم تقدمه بطلب إعادة الهيكلة من قبل، أو تقدمه بطلب سبق حفظه ومرت فترة ثلاثة أشهر على ذلك.
٩. شهادة بعدم شهر إفلاس التاجر أو عقد صلح واق منه.
١٠. واذا كان الطلب خاصاً بشركة وجب أن يرفق به فضلاً عن الوثائق المذكورة فى الفقرة السابقة صورة عقد الشركة ونظامها مصدقاً عليها من مكتب السجل التجارى والوثائق المثبتة لصفة مقدم الطلب وقرار الشركاء أو الجمعية العامة بطلب إعادة الهيكلة وبيان بأسماء الشركاء المتاضمنين وعناونهم وجنسياتهم.
١١. ويجب أن تكون تلك الوثائق مؤرخة وموقعة من الطالب، واذا تعذر تقديم بعضها أو استيفاء بياناتها وجب أن يتضمن الطلب أسباب ذلك. وللقاضى إلزام مقدم الطلب خلال المدة التى يحددها بتقديم معلومات أو مستندات إضافيه حول وضعه الإقتصادى والمالى.

فإن هذه المستندات تؤكد على إثبات حسن النية للتاجر فتوضح مدى سعية للخروج من الأزمة، وتثبت الجراءات التى قام بها من قبل، وإثبات مدى توافر الشروط الخاصة بإعادة طلب الهيكلة، فتلك المستندات تظهر جميع الجوانب للحالة التى يكون عليها التاجر أو الشركة التجارية، والتصور المقترح لتخطى الأزمات التى توجهها من خلال خطة إعادة الهيكلة، التى يفترض من خلالها الخروج من الأزمة وذلك بعد الدراسة لها من قبل لجنة إعادة الهيكلة، كما أنها تؤكد الوضع المالى للتاجر وعدم إتخاذ إجراءات من قبل للخروج من هذه الازمة كالصلح الواقى أو أن تكون الشركة فى مرحلة التصفية فإنه لا يقبل طلب إعادة الهيكلة إذا كانت الشركة فى مرحلة التصفية أو قدم طلب من قبل ولم تنقضى المدة القانونية على تقديمه أو رفضه.

وإلى جانب ماتطلبه المشرع من مستندات فان للقاضى أن يطلب أيضاً بعض المعلومات أو المستندات التى يكون من شأنها توضيح الوضع المالى للتاجر ومدى أهمية وجودها لتوافر قبول الطلب والبت فيه وذلك لحسن سير إجراءات قبول الطلب والموافقة عليه وذلك خلال المدة القانونية.

## المطلب الثالث
## إجراءات تقديم طلب إعادة الهيكلة

لا يجوز التقدم بطلب إعادة الهيكلة فى حالة صدور حكم بشهر إفلاس التاجر أو الحكم بالبدء فى إجراءات الصلح الواقى منه. على غير ما تقدم يقوم التاجر بتقديم طلب إعادة الهيكلة إلى إدارة الإفلاس فى المحكمة المختصة، وذلك بعد قيدها بقلم كتاب المحكمة، ويقوم رئيس إدارة الإفلاس بعرض الطلب على قضاة الإفلاس لإتخاذ الإجراءات، ويشترط أن ينتهى من ذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويجوز له مد هذه المدة لمدة مماثلة لمرة واحدة فقط على الأكثر[٣٨]. بينما يمنح القانون الأمريكى الاختصاص لمحاكم الإفلاس المنشأة على مستوى محاكم المقاطعات وتكون قراراتها قابلة للطعن عن طريق الإستئناف أمام محاكم الإستئناف[٣٩]، فيكون الإختصاص بالنسبة للنظر فى طلبات وإجراءات إعادة الهيكلة ضمن الفصل (١١) محكمة الافلاس التى يتم إنشاؤها على مستوى كل محكمة مقاطعة وتتشكل من قضاة محترفين من بين قضاة محاكم المقاطعات من طرف مجلس الإستئناف للولايات المتحدة الأمريكية بناء على توصيات مؤتمر القضاء، ويتم التعيين لمدة ١٤ سنة ما لم يتم عزله بسبب نقص أو إنعدام الكفاءة أو مرض يمنعه من أداء مهمته أو سلوك مخالف لأخلاقيات القاضي، وذلك طبعا بعد موافقة أغلبية القضاة المشكلين للجنة القضاة وقضاة المحكمة المعنية.

---

([٣٨]) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ٥.

([٣٩]) يتشكل النظام القضائي الفدرالى للولايات المتحدة الأمريكية فى قاعدة الهرم من المحاكم الإبتدائية كما تسمى أيضا محاكم المقاطعات، بحيث يقسم الكونجرس الولايات إلى ٩٤ مقاطعة قضائية ويوجد علوى الأقل فى كل مقاطعة محكمة فدرالية وهي تنقسم إلى:

أ- **المحاكم الإبتدائية للقانون العام:** وهى تنظر في جميع القضايا المدنية والجزائية وغيرها وفقا للقوانين الفدرالى و أحكامها قابلة للإستئناف أمام محاكم الإستئناف الفدرالية كما تختص هذه المحاكم بالنظر فى أى دعوى يحددها لها الكونجرس ولو كانت من اختصاص محكمة أخرى على أساس أن النظام القضائى الفيدرالى يستمد مصدره من المادة ٣ من الدستور الأمريكي.

ب- **المحاكم الابتدائية المتخصصة أو الاستثنائية:** وهى المحاكم التى تختص بقرار من الكونجرس بالنظر في القضايا الخاصة ومنها قضايا الإفلاس.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويجب أن تكون المعلومات التى تقدم بالطلب لإعادة الهيكلة سرية إلا فى حالة الضرورة التى يتطلبها القانون لإنقاذ التسوية وهذا ما نص عليه قانون الإفلاس الجديد فى المادة السادسة منه. ويصدر قاضى الإفلاس قراراً بإعتماد التسوية وإنهاء الطلب بعد التوصل إلى إتفاق تسوية يوقع عليه كافة الأطراف المدين والدائنين مبيناً فيه تفاصيل الإتفاق، وما تم من إجراءات الوساطة ويحفظ الطلب فى حالة عدم حضور مقدم الطلب أمام قاضى الإفلاس جلستين[٤٠].

ويجب أن يبين فى الطلب أسباب الإضطراب وزعزعة الأعمال التجارية وتوضيح خطة الاصلاح فى إعادة الهيكلة مع إرفاق المستندات التى نص عليها القانون.

وفى خلال ثلاثة أشهر من تقديم طلب إعادة الهيكلة، ترفع لجنة إعادة الهيكلة تقريراً إلى قاضى الإفلاس، يتضمن رأى اللجنة عن الأسباب التى أدت إلى حالة اضطراب الأعمال التجارية للتاجر[٤١] أو المشروع أو الشركة التجارية، وما مدى الجدوى من إعادة الهيكلة مع بيان الخطة المقترحة لذلك، ويجوز مد فترة رفع التقرير إلى ثلاثة أشهر أخرى بإذن من قاضى الإفلاس، وذلك بشرط تنفيذ خطة إعادة الهيكلة فى مدة لا تزيد على خمس سنوات.

يقوم قاضى الإفلاس بإعتماد خطة إعادة الهيكلة[٤٢]، التى تقدمها لجنة إعادة الهيكلة بعد موافقة الأطراف الموقعين عليها، وتكون الخطة ملزمة لهم فى هذه الحالة، كما يقوم قاضى الإفلاس بتعين معاونا[٤٣] لمساعدة التاجر إذا ماكانت توجد ضرورة تستوجب ذلك من بين الخبراء المقيدين بجدول خبراء إدارة الإفلاس، أو غيره ممن يتم إختياره من قبل الأطراف ذات العلاقة. وأجاز المشرع لقاضى الإفلاس إستبدال المعاون بآخر من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أى من أطراف خطة إعادة الهيكلة[٤٤].

---

(٤٠) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة١٠، ١١.

(٤١) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ٢٠.

(٤٢) د. سميحة القليوبى، الاسس القانونية لتنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والافلاس، الاحكام العامة– الطلبات التى تقدم إلى ادارة الإفلاس– تصفية موجودات التفليسة– رد الاعتبار والعقوبات، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

(٤٣) المعاون: الشخص المسئول عن معاونة التاجر على تقويم وضعه المالى والادارى، ومتابعة تنفيذ خطة إعادة الهيكلة، وفقاً لأحكام هذا القانون.

(٤٤) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ٢٣.

ويقوم المعاون بالعمل على مساعدة التاجر لتقويم وضعه الإدارى والمالى وتقديم الدعم الفنى والمشورة، إلى جانب وضع ألية لتنفيذ إجراءات خطة إعادة الهيكلة، العمل على الوصول للتسوية الودية مع الدائنين، وقوم أيضاً باعداد التقارير كل ثلاثة أشهر لعرضها على قاضى الإفلاس والأطراف، حتى يتم اطلاعهم على ماتم التوصل اليه من سير إجراءات إعادة الهيكلة وما دى التزام التاجر بها[٤٥].

يتم انتهاء خطة إعادة الهيكلة بأمر من قاضى الإفلاس وذلك بإنتهاء تنفيذها أو إذا تعذر تنفيذها أو تم الإخلال بها، لوجود أى سبب وذلك بناء على طلب أحد أطرافها[٤٦].

## المطلب الرابع

## الأثار المترتبة على تقديم طلب إعادة الهيكلة

تنعقد جلسات الوساطة بحضور أطراف النزاع، فتقدم طلبات الأطراف ويجرى قاضى الإفلاس الوساطة بالطريقة التى يرها مناسبة وفقاً للطلبات وظروف الوساطة[٤٧]، فاذا لم يتم التوصل إلى التسوية سواء بإعادة الهيكة أو الصلح الواقى من الإفلاس، فإن لقاضى الإفلاس أن يرفض الطلب ويحدد جلسة أمام المحكمة المختصة، ويتم تكليف مقدم الطلب بإعلان ذوى الشأن، من خلال صحيفة تودع قلم كتاب المحكمة.

وفى حالة التوصل إلى تسوية النزاع بإعادة الهيكلة، فأنه يترتب على تقديم الطلب بإعادة الهيكلة عدة أثار، فبمجرد تقديم هذا الطلب يتم وقف طلبى شهر الإفلاس والصلح الواقى حتى يتم الإنتهاء فى البت فى طلب إعادة الهيكلة[٤٨]، كما لا يجوز التقدم بطلب أخر بإعادة الهيكلة، إلا بعد رفض أو حفظ الطلب الأول ومرور ثلاثة شهور من تاريخ الحفظ أو الرفض.

---

([٤٥]) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ٢٢.

([٤٦]) د. سميحة القليوبى، الاسس القانونية لتنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والافلاس، الاحكام العامة– الطلبات التى تقدم إلى ادارة الإفلاس– تصفية موجودات التفليسة– رد الاعتبار والعقوبات، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

([٤٧]) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ٧.

([٤٨]) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ١٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

**ويتم حفظ طلب إعادة الهيكلة فى الحالات الأتية[٤٩]:-**

١. فى حالة التعذر للإتفاق على خطة إعادة الهيكلة.
٢. عدم إرفاق التاجر المسندات التى تطلبها المشرع، أو المعلومات التى طلبها قاضى الإفلاس وذلك فى الأجال التى حددها القانون.
٣. عد قيام التاجر بسداد المصروفات والتكاليف اللازمة لإجراءات إعادة الهيكلة.
٤. فى حالة زوال الأسباب التى دعت التاجر إلى التقدم بطلب إعادة الهيكلة.
٥. إذا كانت إجراءات إعادة الهيكلة غير ملائمة للتاجر إستناداً إلى البيانات والمستندات المقدمة مع طلب إعادة الهيكلة، أو إستناداً إلى التقرير الذى تعده لجنة إعادة الهيكلة.
٦. فى حالة عدم إتفاق جميع الورثة على إعادة الهيكلة.

**ومن أهم أثار قبول الطلب بإعادة الهيكلة ما يلى:-**

* **إستمرار التاجر فى إدارة أمواله** أبقى المشرع المدين التاجر على رأس تجارته خلال المدة المحددة لإعادة الهيكلة ويظل مسئولاً عنها، فتقع عليه المسئولية عما ينشأ من إلتزمات أو تعاقدات سواء كانت سابقة أو لاحقة لتاريخ إعتماد الخطة، وذلك فى إطار عدم مخالفة خطة إعادة الهيكلة. وهذا الإستمرار يعد تشجيع ومكافأة للمدين حسن النية الذى قدم طلب إعادة الهيكلة ووضعه على رأس تجارته لإدارة مشروعه، وهذا التوجه يعد من أهم سمات قانون الإفلاس الأمريكى، حيث يظل المدين على رأس مشروعه ويطلق عليه فى هذه الحالة المدير المالك أو الحائز « debtor in possession»[٥٠].

وفى ذات الإتجاه سار المشرع الفرنسى فنص على أنه «إدارة المؤسسة تضمن من طرف مسيريها (مديريها)»[٥١].

* **الحفاظ على أموال المدين ومرعاة مصالح الدائنين** أخذ المشرع اتجاه الحيطة والحذر بإتخاذ التدابير التى تحافظ على أموال المدين فنص على أنه لا يجوز قيام

---

(٤٩) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ٢٧

(50) Hon.W.H.Brown, «The law of debtors and creditors, part. VI, chapt. 16A» nov.2009, www.westlaw.com

(51) Art. (L.622-1) I. c. com «l'administration de l'entreprise est assurée par son dirigeant».

التاجر بأى تصرفات من شأنها الإضرار بمصالح الدائنين[٥٢] كالتصرفات الناقلة للملكية والأعمال التى لاعلاقة لها بالأعمال التجارية المعتادة، كما لا يجوز التصرف بالبيع الذى ليس له علاقة بالأعمال التجارية وليس له القيام بالتصرف بالأعمال المجانية كالتبرع والهبه والاقراض والاقتراض غيرها من قبيل هذه الأعمال ولا يجوز له الرهن والكفالة.

* **وقف إجراءات التنفيذ والدعاوى المرفوعة ضد المدين** ومن أهم أثار تقديم طلب إعادة الهيكلة واعتمادها أيضاً عدم جواز رفع دعوى بين التاجر والدائنين الموقعين تكون متعلقة بتلك الخطة سواء فردية[٥٣] أو جماعية أو إتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية، كما توقف مدد التقادم المتعلقة بالدعاوى والمطالبات والديون الخاصة، وذلك حتى يتم الإنتهاء من خطة إعادة الهيكلة وتستمر الدعاوى المرفوعة من المدين ضد الغير وإجراءات التنفيذ ولكن تحت اشراف الرقيب، حيث أن هذه الدعاوى لاتؤثر سلباً على الدائنين، فمن الممكن أن تؤدى هذه الدعاوى إلى زيادة إمكانيات المدين وبالتالى يتيح له القيام بالوفاء لإلتزماته المتعلقة بالتسوية.

وقد قام المشرع فى قانون الإفلاس الأمريكى بالفصل الحادى[٥٤]، بأن ضمن للمدين إعادة هيكلة شركته، حيث أنه يسمح بإبقاء عمليات الشركة تحت سيطرة المدين وملكيته وتحت رقابة من المحكمة وسلطتها التشريعية، كما أنه يسمح للمدين بأن يبقى موصى على الشركة إلا إذا تم تعيين موصى خارجى لأى سبب، بالإضافة إلى الحصول على قروض وتمويلات ميسرة، ويُعطى له الحق فى رفض عقود بعض من الممولين الجدد ممن تقدموا للمساهمة فى إعادة هيكلة الشركة مرة أخرى، وتضمن المحكمة للممولين الأولوية في الحصول على أرباح الشركة، ويعتبر من أهم معالم الفصل الحادى عشر أنه يسمح للمدين الخروج من قيوده خلال شهور أو سنوات حسب درجة تعقيد عملية الإفلاس، وقد سعت مصر أن تقتدى به حيث أنها تسعى إلى جذب المستثمرين وتعمل على ضمان بقائهم، بدلاً من حالات الهروب التى حدثت في الآونة الأخيرة للدول التي طُبق بها قانون الإفلاس، وإن تطبيق مثل هذا الفصل ضمن قانون الإفلاس المصري

---

(٥٢) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ٢٥.

(٥٣) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، المادة ٢٩.

(54) https://www.dostor.org/1251108

(ISSN: 2537 - 0758)

الجديد يخلق مناخ أعمال تنافسى، مما يساعد على تشجيع المستثمرين وتشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم فى إعادة بناء الإقتصاد المحلى.

ولقد شهدت دول العالم حالات كثيرة من الإفلاس لشركات كبرى لها تاريخ معروف فى مجال عملها وتخصصها، إلا أن تلك الشركات قد إجتازت مرحلة الإضطراب ونجحت فى مواصلة عملياتها التشغيلية، وذلك تحت مظلة قانون الإفلاس وإعادة الهيكلة المالية.

ونذكر من الأمثلة على ذلك، ما تعرضت له شركتا (فانى ماى و فريدى ماك) الأميركيتان المتخصصتان فى الرهن العقارى، بداية الأزمة المالية العالمية سبتمبر ٢٠٠٨، وتمثل الشركتان نحو ٥٠% من إجمالي سوق الرهن العقارى في الولايات المتحدة، التي تقدّر بـ١٢ تريليون دولار.

وهناك شركة (كوداك) التى تقدر أصولها بـ٥.١ مليارات دولار، إلا أن الشركة تقدمت في يناير ٢٠١٢ بدعوى لإعادة تنظيم عملياتها، بعد ديون بلغت ٦.٧٥ مليارات دولار. كما أعلنت شركة (فوريفر) الأميركية للأزياء فى مطلع أكتوبر ٢٠١٩، أنها تقدمت طوعاً بطلب للبدء فى إجراءات إشهار إفلاسها، وفقاً لمواد الفصل ١١ من قانون إفلاس الشركات بالولايات المتحدة.

هذا ويتيح قانون الإفلاس الأميريكى للشركة المفلسة أن تواصل عملها بالإدارة نفسها التى حدث الإفلاس تحت قيادتها. وتستمر الشركات المفلسة في مزاولة نشاطها بموجب الفصل ١١ الذى يوفر لها الحماية من الدائنين (مؤقتاً)، بعد إعلان إفلاسها، إلى أن تعيد تنظيم ديونها[٥٥].

وبالرغم من أن قوانين الإفلاس الأميريكية توصف بأنها متساهلة، لكونها تشجع الشركات والأفراد على الإستمرار في مزاولة نشاطهما، عبر الاقتراض وتقسيط الديون، إلا أن أكبر الشركات فى الولايات المتحدة قد أشهرت إفلاسها لتعلن الشركة أنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أمام الدائنين، إما بسبب تعثرها نتيجة ظروف السوق الصعبة أو على أثر فضائح كارثية تفوق قوة تحمل الشركة، لتقوم حينها بتصفية كل أملاكها وحساباتها المصرفية لتسدد أكبر قدر ممكن من هذه الالتزامات ثم تخرج من سوق العمل، وذلك وفقاً لمصادر، من بينها موقع (تن إنسايدر) بينما هناك عدد من الشركات قد تنجو مرة أخرى بعد إشهارها لإفلاسها لتعود ربما أقوى مما كانت عليه، ولكن ذلك عادة يتم من خلال لجوء الشركة إلى الفصل الحادى عشر.

---

(55) https://paltimesps.ps/post/246968

## الخاتمة والتوصيات

واكب المشرع المصرى فى بعض المواد التطوير التشريعى فقام بإقرار قانون الإفلاس، قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس، والذى تم إصداره فى ١٩ فبراير ٢٠١٨، ودخل حيز التنفيذ فى ٢٢ مارس من نفس العام، والذى يشجع على الإستثمار بوضع بيئة إستثمارية صالحة للمستثمر الذى يستطيع ممارسة تجارته دون الخوف من الاجراءات التى كانت تطبق فى قانون التجارة فى حالة الإفلاس، وفى ذات الوقت مد يد العون للمدين من خلال إعادة الهيكلة والصلح الواقى وتخفيف بعض العقوبات، ١٤.

وإستجابة لتوصيات المنظمات الدولية المهتمة بتوحيد قواعد الإفلاس والإستهداء بما عليه الحال فى تشريعات بعض الدول، فتم الاهتمام بفكرة إعادة تنظيم المشروعات التى تمر بمرحلة التعثر لما فى ذلك من أهمية فى تحسين بيئة مناخ الأعمال وتم استحداث إعادة الهيكلة لتلك المشروعات لإقالتها من عثرتها وذلك من خلال إعادة تأهيل الأشخاص والمشروعات والشركات التجارية المتعثرة وإدماجها مرة أخرى فى القطاع الإقتصادى التى كانت تعمل به. ومن خلال ماتقدم نوصى بعدة توصيات تتمثل فيما يلى:

- ضرورة النص على وجود معيار تصنيفى لمدى التعثر حتى يكون معياراً مجرداً عاماً ينطبق على جميع المشروعات سواء كانت قديمة أو حديثة مع الغاء شرط مزاولة التجارة بصفة مستمرة لمدة سنتين.
- يجب النص على إتاحة الحق فى التقدم بطلب الصلح الواقى من الإفلاس وطلب إعادة الهيكلة لجماعة الدائنين.
- نوصى بأن يتضمن الطلب المقدم لإعادة هيكلة وتنظيم أعمال التاجر المالية والإدارية مستند بيانات العاملين المتضمن (عددهم وأجورهم ومستحقاتهم ووضعهم فى إعادة الهيكلة)، وكذلك النص صراحة فى حقهم فى المبلغ التعويضى الذى قضى به قبل صدور حكم شهر الإفلاس.
- يجب إتاحة الحق فى التقدم بطلب الصلح الواقى من الإفلاس وطلب إعادة الهيكلة لجماعة الدائنين.
- نوصى بأن ينص القانون على الحالات التى يمكن للقاضى الاستعانة فيها بالخبراء، وتحديد المدة التى يقدم فيها الخبير تقريره.

(ISSN: 2537 - 0758)

- أن يتم تطبيق نصوص قانون الإفلاس من إعادة الهيكلة والصلح الواقى على فئة الحرفين والمهنيين بصفة عامة وأصحاب المهن الحرة من والأطباء والمحامين إذا مارسوا نشاطاً تجارياً بهدف تحقيق الربح أسوة بالمشرع الإماراتى، والمشرع الفرنسى. وباستثناء المهن الحرة الأطباء والمحامون الذين لم يمارسوا النشاط التجارى بغرض تحقيق ربح، والأنشطة التى تمارس بمقابل راتب شهرى أو سنوى، والأنشطة التى لاتدخل تحت طائفة معينة من هذه المهن.

## المراجع

### أولاً- المراجع باللغة العربية


١. **د. أحمد على خضر**، الاتجاهات الحديثة فى إعادة هيكلة الشركات– رؤية حول إصلاح الشركات المملوكة للدولة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعى، ٢٠١٢.

٢. **د. أحمد ماهر**، إعادة هيكلة المنظمات، الإسكندرية– الدار الجامعية– ٢٠١٤.

٣. **د. سميحة القليوبى**، الاسس القانونية لتنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والافلاس، الاحكام العامة– الطلبات التى تقدم إلى ادارة الإفلاس– تصفية موجودات التفليسة– رد الاعتبار والعقوبات، دار النهضة العربية، ٢٠١٩.

٤. **د. عبد الرافع موسى**، نظام الإفلاس بين الالغاء والتطوير، دراسة تحليلية للتجربة الفرنسية، القانون رقم ٨٤/١٤٨ والقانون رقم ٨٥/٩٨ والقانون رقم ٩٤/٤٧٥، الطبعة الثانية، ٢٠١٣.

٥. **د. فريد النجار**، إعادة هندسة العمليات وهيكلة الشركات، للتعامل مع العولمة والحروب التجارية الجديدة، القاهرة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م– **د. بهاء الدين سعد، د. ايناس محمد نبوى**– ادارة الانتاج والعمليات، القاهرة، المؤلف، ٢٠٠٣م.

٦. **د. معوض عبد التواب**، الموسوعة الشاملة فى الإفلاس، مطبعة الانتصار، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠– بشار حكمت ملكاوى، أحكام انقاذ المشروعات التجارية المتعثرة فى القوانين الاماراتية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد ٤٠، العدد ٤، ٢٠١٦.

## ثانياً- المراجع باللغة الانجليزية

1. Entreprise en difficulté, Vers UN rapprochement des droits? Thèse doctorat en droit, 'Université de Strasbourg, 2011.
2. Entreprises en difficulté, Vers UN rapprochement des droits? Thèse doctorat en droit, 'Université de
3. Hon.W.H.Brown, «The law of debtors and creditors, part. VI, chapt. 16A» nov.2009, www.westlaw.com
4. l'activité et l'égalité des chances économiques, intéressant le droit des entreprises en difficulté, Bulletin Joly Entreprises en Difficulté, 1er septembre 2015, n° 5,
5. Lucas (F-X): Commentaire des dispositions de la loi du 6 août 2015, pour la croissance، l'activité et l'égalité des chances économiques, intéressant le droit des entreprises en difficulté, Bulletin Joly Entreprises en Difficulté, 1er septembre 2015.
6. Lucas (F-X): Manuel de droit de la faillite, Presses Universitaires de France P.U.F Collection Droit fondamental, 1ère édition, Novembre 2016.
7. Raymond L.Manganelli & Mark m. Klein, The reengiering Hand book: Step-Step guide to Business Transformation, Amacom, New York, 1994 Sophie Stankiewicz Murphy, L'influence du droit américain de la faillite en droit français des
8. Sophie Stankiewicz Murphy, L'influence du droit américain de la faillite en droit français des Strasbourg, 2011.

## ثالثاً- المجلات

١. **مجلة كلية القانون الكويتية العالمية،** ملحق خاص، العدد ٤، الجزء الأول، رمضان ١٤٤٠ هـ- مايو ٢٠١٩م

(ISSN: 2537 - 0758)

٢. **مجلة الحقوق**، جامعة الكويت، المجلد ٤٠، العدد ٤، ٢٠١٦.
٣. **أبحاث المؤتمر السنوي الدولي السادس**، المستجدات القانونية المعاصرة: قضايا وتحديات ١-٢ مايو ٢٠١٩م.
٤. **المذكرة الإيضاحية** لقانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨.

## رابعاً- القوانين

١. قانون إعادة التنظيم المالى والافلاس الصادر بمرسوم رقم ٩ لسنة ٢٠١٦ (قانون الإفلاس الاماراتى).
٢. قانون إعادة التنظيم والافلاس البحرينى رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨.
٣. قانون اعادة الهيكلة المالية و الإفلاس الاتحادى رقم ٣ لسنة ٢٠٠٩.
٤. قانون الإفلاس الفيدرالى الأمريكى، الفصل الحادى عشر.
٥. قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.
٦. قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨.
٧. نظام الإفلاس السعودى الصادر ١٤٣٩/٦/٦.

## خامساً- المواقع الالكترونية

1. http://www.alkhaleej.ae/home/print/a922472b-3d18-4d8e-80b8
2. http://www.uncitral.org/uncitral/fr/uncitral_texts/insolvency/2004Guide.html
3. https://paltimesps.ps/post/246968
4. https://www.dostor.org/1251108
5. nanaonline.com/users/PLAdminist/posts/1017115//https
6. https://WWW.USCOURTS.GOV